العدد(1415) السنة السادسة - الثلاثاء (20) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحرب على غزة: تكثيف الحملة العالمية لمحاكمة إسرائيل

انضمت أعداد متزايدة من المسؤولين الدوليين والمنظمات الحقوقية العالمية، إلى حملة المطالبة بالتحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في غزة، وسط مخاوف من إحباط الولايات المتحدة ودول غربية للمساعي المبذولة في هذا الاتجاه. وأثار مؤيدو الحملة مخاوف كبيرة من أن تغلق واشنطن وبعض العواصم الغربية الباب في وجه تشكيل محكمة دولية أو لجنة دولية للتحقيق في انتهاك إسرائيل لجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية القاضية بحماية النساء والأطفال والجرحى والمحتضرين في ساحات الحرب.

وعلق ريتشارد فولك، أستاذ القانون الدولي ومقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، لوكالة انتر بريس سيرفس أن «مسار جرائم الحرب في المحافل الحكومية الدولية يخضع لتحكم جيو-سياسي في جوهر الأمر. وشرح أن هذا يعني في الواقع أن» الإنتهاكات التي ترتكبها القوة الأكبر (الحكومة الأمريكية) وأصدقاؤها (إسرائيل) تمر دون جزاء. وأضاف أن ممارسة «الحصانة الجيو-سياسية» هذه غالبا ما ستحصن إسرائيل ضد أي رقابة رسمية فيما يخص الإتهامات الموجهة إليها بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد البشرية في عملياتها العسكرية في غزة منذ ٢٧ كانون الاول، علي الرغم من الإدانات الواسعة.

والمعروف أن السلطات الإسرائيلية قد إعتقلت فولك في مطار تل أبيب في الشهر الماضي وطردته أثناء قيامه بمهمة بتكليف من الأمم المتحدة بصفته حينذاك المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، لدراسة أوضاع حقوق الإنسان في هذه الأراضي.

ولقد طلبت منظمة العفو الدولي الحقوقية العالمية من مجلس الأمن في ١٣ الجاري «العمل بثبات على ضمان (المطالبة) المسؤولية الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وبدورها طالبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاري، أثناء جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في ١٢ الجاري، طالبت بضمان محاسبة إنتهاكات القوانين الدولية. وقالت المفوضة الأممية «أود أن أذكر المجلس بأن خرق القوانين الإنسانية الدولية يمكن أن يشكل جرائم حرب يجوز المطالبة فرديا» بمحاسبتها. وإتخذ المجلس في تلك الجلسة قرارا بالمطالبة «العاجلة بمهمة تحقيق دولية مستقلة» للتحري في جميع الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان العالمية والقانون الإنساني. وفي نفس الوقت، رفض أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون التعبير عن وجهة نظره بشأن قتل المدنيين المتواصل وإتهامات «جرائم الحرب» في غزة. وصرح للصحفيين في ١٢ الجاري عشية جولته في الشرق الأوسط «هذا هو أمر على المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المنظمات العالمية أن تبت بشأنه. لكن الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومقره باريس، الذي يطالب بدوره بتشكيل لجنة تحقيق دولية، قد ذكر بأن إسرائيل لم تصادق على لوائح هذه المحكمة. وأشار الإتحاد في رسالة إلى جميع أعضاء (١٥) مجلس الأمن إلى أن «تطبيق إختصاص المحكمة الجنائية الدولية على هذه الجرائم، يتطلب أن يحيل مجلس الأمن للأمم المتحدة هذا الوضع إليها».

لكنه إضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست في ٢٠٠٣، فقد تم إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة أخرى، لمحاكمة جرائم الحرب وعمليات الإبادة في يوغوسلافيا السابقة، رواندا، سيررا ليون، لبنان، كمبوديا، وتيمور الشرقية.

فقال مايكل راتنر، رئيس مركز الحقوق الدستورية ومقره نيو يورك لانتر بزيس سيرفس «لاشك أنه يجب أن تشكل محكمة» للتحري في جرائم الحرب التي ترتكبها كل الأطراف، مضيفا أن عمليات «حماس» تعتبر شاحبة بالمقارنة بعمليات القتل التي ترتكبها إسرائيل. وواصل رانتر، وهو أستاذ القانون المساعد بجامعة كولومبيا الأمريكية أن «حصانة إسرائيل المستمرة ضد الجرائم التي ترتكبها، تشجعها على إرتكاب خروقات كبرى لقانون الإنسانية. ومن ناحيته، أكد ستيفن زونس، أستاذ السياسة والدراسات الدولية بجامعة سان فرانسيسكو، أن هناك «مبررات قوية للتحري في جرائم الحرب التي ترتكبها القوات المسلحة الإسرائيلية. وشرح في حديثه لوكالة انتر بريس سيرفس أن على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية خاصة لضمان معاقبة جرائم الحرب، بما أن قطاع غزة هو إقليم غير محكوم ذاتيا من الناحية القانونية.

عن : (اي. بي. اس)

مستقبل العلاقات الإيرانية-الأمريكية

(١)

حيرة أوباما مع إيران: آجلا أم عاجلا؟

يقف الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما بين مطرقة نصائح مستشاريه بعدم التواصل مع حكومة طهران حتى بعد انتخاباتها الرئاسية في حزيران القادم، وسندان الخبراء السياسيين الإيرانيين المطلعين علي أفكار الرئيس محمود أحمدي نجاد والمرشد الأعلى آية الله علي خامئني، الذين يشددون علي أن أي مماطلة من هذا النوع ستشكل خطأ فادحا. من ناحية، صرح كل من أمير موحبيان المعلق السياسي بجريدة (رسالات) المحافظة، وسعيد لايلاظ المحلل السياسي الذي عرف بانتقاده لسياسة حكومة طهران الاقتصادية، أن أوباما يجب أن يتواصل مباشرة مع خامئني باعتباره صاحب القرار النهائي فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة. وقال لايلاظ «نصيحتي لفريق (مستشاري) أوباما أن يطلقوا المفاوضات على الفور"، فعكس ذلك سوف يعني تكرار «نفس الخطأ الذي أرتكبه جورج بوش.

وأضاف لايلاظ الذي يؤمن بأن إيران في حاجة إلي إقامة الترابط مع الولايات المتحدة لتحقيق استقرارها الاقتصادي، أنه يتوجب تقديم النصيحة الحكيمة لأوباما بإتباع مثال الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين.

وذكر بقرار بوتين إيفاد أمين مجلس الأمن القومي إيغور إيفانوف إلى طهران برسالة شخصية لخامئني في كانون الثاني ٢٠٠٧، فما كان من خامنئي إلا أن أوفد مبعوثه الشخصي، الوزير السابق علي أكبر فيلياتي، إلي موسكو للإجماع ببوتين.

وشرح لايلاظ أنه لا شك أن خامئني يؤيد كل التأييد مساعي أحمدي نجاد لإقناع أوباما بالتفاوض مع إيران وأنه أعطي «الضوء الأخضر» لإرسال رسالة تهنئة لأوباما بعد انتخابه.

أما المحلل السياسي أمير موحبيان الذي كانت تربطه علاقات وثيقة بأحمدي نجاد في الماضي لكنه تحول إلى منتقد له مؤخرا، فقد أعتبر بدوره أن إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة يجب أن تركز علي المرشد الأعلى خامئني.

وقال أن أحمدي نجاد سيكون موضع انتقادات وهجمات، في الأقل من قبل المحافظين، لو قرر التفاوض مع الولايات المتحدة. لكنه لو أشار المرشد الأعلى خامئني بأنه يريد هذا التفاوض، فعندئذ لن يحرك أحدا ساكنا.

وحث هذا الخبير الإستراتيجي المحافظ أوباما علي التعجيل بمراسلة أحمدي نجاد، كخطوة أولية للتواصل مع خامئني، وأضاف أمير موحبيان «يمكن لأوباما أن يقول لأحمدي نجاد: شكرا علي تهنئتك لي، سوف أطلعك على أفكاري لاحقا»، ثم يرسل مقترحاته بشأن المباحثات إلي خامئني. يجب أن يقول أن الولايات المتحدة تريد إقامة جسرا.. وينبغي أن نبني هذا الجسر معاً.

وقال أن من شأن مثل هذه الرسالة أن تمثل «خطوة كبيراً جداً» نحو التفاوض، وستتيح المجال لسلسلة من اللقاءات السياسية من جانب إيران، كإقامة علاقات مباشرة بين المجلس التشريعي الإيراني ومجلس النواب الأمريكي.

وتوقع أن اقتراحا أمريكيا في هذا الاتجاه لن يقابل بأي رد فعل سلبي من جانب المحافظين الإيرانيين.

وذكر بتحليل نشره في الصحيفة المحافظة «رسالات» نادى فيه بإتباع هذا المنظور لإطلاق المفاوضات الأمريكية الإيرانية، فلم يقل أحد أنها فكرة سيئة.

بيد أن عدداً من مستشاري أحمدي نجاد والشخصيات السياسية والخبراء الإيرانيين أجمعوا على أن أي محاولة من جانب إدارة أوباما في هذا الاتجاه، سيكون محكوما عليها بالفشل طالما لم يراع المسؤولون الأمريكيون مزيدا من الحساسية نحو واقع الرمزية السياسية التي يمكن أن تحتويها لهجتهم.

كما أجمعوا على أن السبب الرئيسي هو أن إيران تشعر بأن الولايات المتحدة لا تزال تنظر إليها نظرة فوقية أو من أعلى إلى أسفل، في إطار هيمنتها العالمية، فبعد عقود من انطلاق السياسة الأمريكية من افتراض أن إيران يمكن إجبارها على النزول على مطالبها، يطالب الإيرانيون الآن كشرط للتفاوض بمؤشرات أمريكية على احترامها لها واستعدادها لإنهاء سياساتها المعادية لها.

عن هذا، صرح مستشار للرئيس أحمدي نجاد شريطة عدم الكشف عن هويته، أن هناك حاجة قوية لأن "تخلق واشنطن مناخا أفضل بكثير» للمحادثات، وأن الإيرانيين «غير مستعدين" للتفاوض دون مثل هذا التغيير، «فمن غير الوارد أن تأتي وتقول: دعنا نتفاوض... الرمزية مهمة جداً.

وأكد د. علي رضا زاكر رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية الذي يزود أحمدي نجاد بتقارير تحليلية عن الشؤون الدولية، أن قضية احترام إيران والقبول بها على قدم المساواة «هي أهم قضية» للتمهيد للمفاوضات.

وأعرب زاكر، الباحث في قضايا الفلسفة السياسية والمتخصص في العلاقات بين الدول الإسلامية والغرب، عن أسفه لعدم إبداء الولايات المتحدة أدنى علامات الاحترام تجاه إيران.

وقال أنه سيكون لزاما على إدارة باراك أوباما أن تدرج عبارة «الاحترام المتبادل» في اتصالاتها الأولية مع إيران بشأن التفاوض، كمؤشر قوي على تغيير موقفها، والمطلب الثاني هو الإقرار صراحة بأن إيران أيضا لها مصالحها المشروعة.

وبدوره علق محمد عطري انفر، السياسي الإصلاحي والناشر وأحد كبار مستشاري الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، قائلاً: أن أوباما سيحتاج إلى «تصحيح أخطاء» جورج بوش لإحداث تغييرات في السياسة الأمريكية تجاه إيران.

مضيفاً: أن مثل هذا التصحيح يجب أن يشمل التخلي عن سياسة بوش بإدراج إيران على قائمة "محور الشر" والسعي لتغيير النظام «الإيرانيون لن يقبلوا أبدا أن يدرجهم رئيس أمريكي في محور الشر... وحتى أولئك الذين ينتقدون الحكومة الإيرانية ويكنون القلق تجاه النظام الحاكم، لن يسمحوا بأحاديث عن تغيير النظام.

وأخيرا فقد امتنع محمد علي أبطحي، رئيس مكتب الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي ونائب رئيس حكومته لاحقا، عن تقديم أي اقتراحات حول المنظور الذي يتوجب على أوباما إتباعه تجاه الحكومة الإيرانية «فلست مستشاره، كما يقول

لكنه أشار إلى "عدم توفر الثقة من جانب الطرفين"، وبالتالي إلى الحاجة إلى "تدابير لبناء الثقة» بينهما تمهيدا لإمكانية التفاوض.

(٢)

هل أوباما محرك الدمية أم الدمية؟

خاضت القيادة السياسية الإيرانية في الأسابيع الأخيرة نقاشا عاصفا حول مدى حرية الحركة التي ستتاح للرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما لتغيير سياسات واشنطن تجاه إيران، وهل هو محرك دمى أو مجرد دمية.

فيعلق كبار المسؤولين الإيرانيين أهمية بالغة على هذا التساؤل، سواء لتحديد موقفهم من مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة والتأهب لتقديم تنازلات، أو لمعرفة من سيكون المرشح الأقوى في انتخابات الرئاسة المقررة في حزيران العام القادم.

وكشفت لقاءات مع مسؤولين وخبراء وشخصيات إيرانية، أن هناك انقساما حادا في الرأي بين جناحين رئيسيين، يؤمن واحد منهما بأن أوباما سيكون قادرا على رسم السياسات وإحداث تغييرات حقيقية، فيما يشدد الآخر على أن فريق مستشاريه ومعاونيه، بمن فيهم وزيرة الخارجية الجديدة هيلاري كلينتون، وبالأحرى القوى التي تقف وراءهم، ستكون هي صاحب القرار النهائي.

فيتمسك القطاع الأول بأن انتخاب أوباما جاء نتيجة تغيير جذري في السياسة الأمريكية، ما يتيح فرصة لإيران، فيما يشدد الثاني على أنه سيخضع لقوى عظيمة النفوذ، خاصة جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، تعرف بعدائها لإيران.

وحين بدا أن كفة التفاؤل قد اكتسبت وزناً إضافياً، سرعان ما جاء اختيار أوباما لهيلاري كلينتون كوزيرة للخارجية ليعزز مناخ التشاؤم في طهران.

فلخص حامد رضا دهغاني، مدير شؤون الخليج والشرق الأوسط بمعهد الدراسات السياسية والدولية الذي يعمل لحساب وزارة الخارجية الإيرانية، لخص النقاش الدائر بوجود تفسيرين متناقضين:

التفسير الأول هو أن أوباما فاز بالرئاسة «بفضل حملته الصائبة» واستجابته لتطلعات الناخبين، والثاني هو «أولئك الذين يقفون وراء الستار والذين يصنعون الرؤساء ويحددون السياسات -- محركو الدمى -- قد قرروا، وبالتالي غيروا دميتهم".

عن هذا، قال علي أكبر رزائي المدير العام الجديد لشؤون أمريكا الشمالية والوسطى بوزارة الخارجية «لا يوجد أوباما واحد».

وشرح أنه يعتقد أن انتخاب أوباما هو نتيجة لمطالبة جادة بالتغيير من قبل الأمريكيين"، لكنه أقر أيضا بأهمية "نفوذ جماعات المصالح، ولا سيما جماعات الضغط الصهيونية" التي تشكل "نفوذا هيكليا على سياسة الولايات المتحدة الخارجية عبر قنوات مؤسسية».

وارتأى أنه من المبكر الحكم على أوباما ونصح بالتريث، لكنه أوضح أن فريق الأمن القومي الذي عينه أوباما، وخاصة خيار هيلاري كلينتون، قد «أحبط» أولئك الذين يعلقون الآمال على حدوث تغييرات، ما رجح كفة المتشائمين.

وتحدث عن «أمل في أن يكون أوباما هو صاحب القرار فيما يخص السياسة الخارجية، على أن تتولى كلينتون التنفيذ"، لكن التعيينات الأخيرة «لا تشجع على توقع تغييرات" تجاه إيران.

وبدوره أشار أمير موحبيان المعلق السياسي بجريدة «رسالات" المحافظة والمقرب من الرئيس محمود أحمدي نجاد في الماضي، إلى أن الجناح المتشائم في القيادة الإيرانية يعتبر أن «أوباما لا يختلف عن (المرشح الجمهوري جون) ماكين" بل وهو ربما "أسوأ من ماكين لأن ماكين كان على الأقل صريحا في سياسته».

وشرح رأيه بأن «الفارق بين بوش وأوباما هو أن بوش تحدث عن عصا وجزرة، فيما يتحدث أوباما عن عصا أكبر وجزرة أكبر».ومن جانبه، ردد حميد رضا تراغي نائب مدير الشؤون الدولية في حزب التحالف الإسلامي الرؤية المتشائمة تجاه أوباما.

وقال "في رأينا أوباما مدين للمنظمات اليهودية الغنية في الولايات المتحدة التي مولت حملته».

وأكد قائلا «أوباما كان راغباً في خفض التوترات» لكنه غير قادر على هذا لأن «جماعات النفوذ الصهيونية ستحول دون ذلك».

(٣)

حيرة الناخب: من الأول.. بيضة الحكومة أم دجاجة الغرب؟

-من المؤكد أن تطغى الأوضاع الاقتصادية في إيران على انتخابات الرئاسة الإيرانية في حزيران المقبل، لتبلور الصدع العميق القائم في صفوف النظام الحاكم بين مؤيدي تطبيع العلاقات مع الغرب ومعارضيه.

فيتوقع المحللون والشخصيات السياسية الإيرانية في طهران، أن يلقي الرئيس أحمدي نجاد اللوم على العقوبات الغربية بقيادة الولايات المتحدة لتبرير إخفاق سياساته الاقتصادية، فيما يحمل غريمه الانتخابي الذي غالبا ما سيأتي من جناح المعتدلين والإصلاحيين، القيادة الإيرانية الحالية مسؤولية تردي الأحوال الاقتصادية في البلاد.

وعلق أمير موحبيان، المحلل السياسي المحافظ ورئيس تحرير «أريا نيوز سيرفيس" الذي كان مقربا من الرئيس الإيراني ومعلقا سياسيا بجريدة «رسالات» المحافظة، أن أحمدي نجاد يبدو واثقاً من الفوز في الإنتخابات على الرغم من فقدانه جزءاً من تأييد المحافظين المتطرفين، الذين يتوقعون أن يكون موضع انتقادات حادة بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي في الشهور القادمة جراء انخفاض أسعار النفط.

وفي المقابل، يسعى المحافظون المعتدلون بقيادة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، والإصلاحيون بزعامة الرئيس السابق محمد خاتمي، إلي التوافق حول «مرشح للوحدة الوطنية" لمواجهة أحمدي نجاد في الانتخابات.

وصرح كل محمد عطريانفر مستشار رفسنجاني ومحمد علي أبطحي نائب خاتمي، أن رفسنجاني يدعم خاتمي حالياً كمرشح للرئاسة، كذلك أن معارضي الرئيس الحالي، سواء من المعتدلين أو الإصلاحيين أو حتى بعض الشخصيات المحافظة، يجمعون على أن أحمدي نجاد سيكون معرضا للانتقاد للغاية بسبب تردي الاقتصاد الإيراني.

وقال أمير موحبيان أن الرئيس الحالي قد رفع سقف التطلعات الشعبية استنادا إلى علو أسعار النفط، أما الآن وقد انخفضت هذه الأسعار تحت ٥٠ دولارا للبرميل "فستقود الثغرة بين التطلعات والواقع إلي التمرد».

أما الخبير الاقتصادي والمحلل السياسي سعيد لايلاظ، فقد أشار إلى أن الاقتصاد الإيراني، الذي يعاني بالفعل مشاكل هيكلية طويلة الأجل، قد أزداد تدهورا منذ سقوط أسعار النفط ، ومن المقرر أن يتفاقم أكثرا فأكثر في الشهور القادمة.

وقال: «أن قطاع بناء المساكن الذي أستوعب مئات الآلاف من الأيدي العاملة، يوشك الآن على التوقف تماما نظرا لعدم توفر الموارد المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع البطالة بمعدل مليون عاطل إضافي منذ نهاية رئاسة خاتمي، وزيادة معدلات التضخم في الشهور المقبلة أيضاً، ما سيثير المزيد من الاستياء الشعبي.

وبدوره ذكر محمد عطري انفر، مستشار رفسنجاني، أن أحمدي نجاد سيكون معارضاً سياسيا بسبب الأحوال الاقتصادية لأنه دأب على الكذب حول حجم الصادرات والعمالة والتضخم.

وعلق نائب الرئيس السابق محمد علي أبطحي أن قضية العقوبات الدولية والتوترات الباطنية التي خلقتها ستكون محورية في انتخابات الرئاسة الإيرانية، وإن أعرب عن قناعته بأن "الشعب سيميل إلى تأييد المرشح القادر على خفض التوترات».

والمعروف أن الإصلاحيين والمعتدلين بل والمحافظين الناقدين، قد هاجموا إحمدي نجاد تكرارا بسبب دبلوماسيته التي قادت إلى تشديد العقوبات الاقتصادية، فمنذ توليه الرئاسة في آب ٢٠٠٥ قال أحمدي نجاد كل المسؤولين عن التفاوض مع أوروبا حول الملف النووي الإيراني تحت رئاستي رفسنجاني وخاتمي.

فشدد رفسنجاني وغيره من المحافظين المعتدلين على أن سلسلة العقوبات التي فرضت على إيران من خلال مجلس الأمن قد جاءت نتيجة لإخفاق أحمدي نجاد.

بيد أنه من المتوقع أن يقلب أحمدي نجاد العقوبات ضد معارضيه، متمسكا بأنه نجح في الحفاظ على الاستقلال عن الغرب فيما سعوا هم إلي تشجيع أوروبا على تكثيف عقوباتها لإجبار إيران على وقف برنامجها النووي.

فقد وصف أحمدي نجاد وأتباعه اتصالات المسؤولين السابقين عن التفاوض مع أوروبا ووكالة الطاقة النووية الدولية، بأنها علاقات خيانة، وكمثال ما حدث مع حسين موسافيان، السفير السابق لدى ألمانيا وأمين مجلس الأمن القومي الإيراني لاحقا، الذي أقيل من منصبه ثم أعتقل في ايار٢٠٠٧ بتهمة التجسس وتمرير معلومات سرية إلى السفارة البريطانية، والذي برأته المحاكم الإيرانية.

وختاماً، ذكر محمد عطري انفر أن ثمة حالات كثيرة مثل حسين موسافيان، فيما توقع أبطحي أن يركز أحمدي نجاد على اتهام المعتدلين والإصلاحيين بتشجيع أوروبا على زيادة عقوباتها.

عن : (اي. بي. اس)